فاعليَّة نوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ العراقيّ
دراسة مقارنة

أ.د. حسن عليّ عبد الله
جامعة القادسيَّة/كليَّة التربية

Effectiveness of Hilla Representatives in the Iraqi Constituent Assembly A Comparative Study

Prof.Dr. Hassan Ali Abdulla
University of Al-Qadisiyah/College of Education

ملخَّص البحث

إنَّ قياس الفاعليَّة للنواب في أي مؤسَّسة تشريعيَّة، لايمكن أن يتمّ إلَّا وفق معايير محدَّدة، ويمكن عدّها قانونًا يطبَّق لقياس فاعليَّة النائب، وتستند تلك المعادلة إلى عدد النوَّاب الكلِّيّ، وعدد الجلسات التي حضرها كلّ نائب، والجلسات التي تغيَّب عنها، وعدد النوَّاب الذين تحدَّثوا في الجلسات، والذين تكرَّروا في النقاشات في كلِّ الجلسات، وكلُّ ذلك يُقاس إلى عدد نوَّاب المجلس والذي كان في حينها ١٠٠ نائب، وعدد الجلسات الكلِّيّ ٤٩ جلسة، أمَّا عدد نوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ فكان ستَّة نوَّاب، ومن المؤكَّد تباين عدد نوَّاب المحافظات بحسب عدد سكَّان كلِّ لواء، مع وجود أعداد ثابتة للعشائر والأقليَّات الدينيَّة، أمَّا نوَّاب الحِلَّة فلم يكن جميعهم من الحِلَّة، بل كانوا ينسَّبون إليها من بقيَّة الألوية.

Abstract

Measuring the effectiveness of representatives in any legislative institution cannot be done except according to specific standards that can be considered a law applied to measure the effectiveness of the representative. This equation is based on the total number of representatives, the number of sessions attended by each representative, the sessions he was absent from, the number of representatives who spoke in the sessions and those who were repeated in the discussions in all sessions. All of this is measured by the number of parliament members, which at that time was 100, and the total number of sessions was 49. As for the number of Hillah representatives in the Constituent Assembly, their number was 6. It is certain that the number of representatives of the governorates varied according to the population of each district, with the presence of fixed numbers for the tribes and religious minorities. As for the number of Hillah representatives, not all of them were from Hillah, but rather they were attributed to other districts.

المقدِّمة

يعدُّ المجلس التأسيسيّ العراقيّ أوَّل مؤسَّسة شُكِّلت في الدولة العراقيَّة الجديدة، ووضِع على عاتقها مهمَّات أساسيَّة ستساهم مستقبلًا في بناء الدولة الجديدة، وتحدِّد مساراتها المختلفة، ومن الممكن تقسيمها إلى مسارَين؛ الأوَّل: في المجال الخارجيّ المتمثِّل في وضع الأسس للعلاقات العراقيَّة البريطانيَّة، والتي تمَّ إبرام معاهدة وُضِعت بدلًا من الانتداب المفروض، وجاء في أحد بنود المعاهدة بأنَّها لا يمكن أن تصبح نافذة المفعول إلَّا بعد أن يصادق عليها المجلس التأسيسيّ، الذي سيُعقَد فيما بعد، وبذلك سيتحمَّل أعضاء المجلس وزر المعاهدة وما فيها، أمَّا المهمَّة الأخرى التي وضِعت على عاتق المؤسَّسة الجديدة، فهي سنُّ القانون الأساسيّ، الذي سيصبح دستور الدولة، وسيرسم فلسفة الدولة مستقبلًا، وقد تكون هذه المهمَّة أكثر فاعليَّة وأهميَّة من المعاهدة من وجهة نظر العراقيِّين، والتي تعدُّ الأهمّ من وجهة نظر البريطانيِّين. أمَّا المهمَّة الثالثة، فهي سنُّ قانون انتخاب النوَّاب؛ لاختيار أعضاء أوَّل مؤسَّسة تشريعيَّة للقوانين في الدولة العراقيَّة، ويبدو أنَّ المهمَّات الملقاة على عاتق المجلس في غاية الأهميَّة، ويتوجَّب مَن يناقش فيها على قدر كبير من الإدراك والفهم العلميّ لكلِّ المهمات، ولا بدَّ من اختيارهم بعناية شديدة جدًّا، إلَّا أنَّنا وجدنا الإدارة البريطانيَّة تساهم في اختيار شخصيَّات لا تلائم المهمات، لذلك كان بناء الدولة من الأساس بناءً ضعيفًا، وعندما يكون الأساس هشًّا، لا يمكن أن يستقر البناء، لذلك ظلَّت الدولة العراقيَّة قلقة في مؤسَّساتها من البداية، وحتَّى انهيار النظام الملكيّ عام ١٩٥٨، وبالإمكان تمييز

فاعليَّة النوَّاب في المجلس التأسيسيّ. من هنا تأتي أهميَّة البحث الموسوم (فاعليَّة نوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ العراقيّ دراسة مقارنة).

قسِّم البحث على مبحثَين:

حمل المبحث الأوَّل عنوان الحِلَّة العمق التاريخيّ والأهميَّة الاقتصاديَّة، فقد تعرَّض المبحث إلى نظرة في تاريخ الحِلَّة من القرن التاسع عشر، ودلالة تسميتها وواقعها الإداريّ، وكيف تعرَّضت إلى تغيُّرات في واقعها الإداريّ، فتارةً تكون قضاءً تابعًا إلى أحد الألوية، وتارةً أخرى تتحوَّل إلى لواء يضمُّ أقضية عديدة، ولم تحدِّد الدولة، سواء في العهد العثمانيّ أو في العهود اللاحقة سبب هذا التباين في التغيُّرات الإداريَّة، وكان المحدِّد الوحيد الذي ذكرته مختلف المصادر أنَّ الناحية الأمنيَّة هي الأساس في التغيُّرات الإداريَّة، ففي العهد العثمانيّ الأخير تغيَّرت الحِلَّة من قضاء تابع إلى لواء الديوانيَّة، وفي بعض الأحيان تحاول السلطة رفع درجة لواء ما، وهدفها من ذلك تخصيص القوَّة اللازمة من أجل القضاء على كلِّ الحركات المناوئة للسلطة المركزيَّة، وعندما تطمئن السلطة لمنطقة ما، قد يدفعها الأمر إلى تخصيص القوَّة المخصَّصة لها لكي تستغلها في مناطق أخرى، وكلُّها مؤشِّرات بأنَّ التشكيل الإداريّ حَكَمتهُ الأوضاع الأمنيَّة، ولم تكن الأمور خاضعة لا للمساحة أو لعدد السكَّان؛ لذلك ظهرت لدينا ألوية ذات مساحة واسعة، وهناك ألوية ذات مساحة أقل من ذلك بكثير، واستمرَّت هذه المحدِّدات حتَّى في العهد الوطنيّ العراقيّ.

أمَّا المبحث الثاني، فجاء بعنوان فاعلية نوَّاب لواء الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ، وفيه تمَّ الوقوف على دور كلِّ نائب من نوَّاب اللواء الستَّة، بعد أن تمَّ تشخيص النائب من أبناء اللواء، والنائب الذي تمَّ تعينه ليشغل منصب نائب عن اللواء، بعد ذلك تمَّ دراسة فاعلية نوَّاب الحِلَّة، فظهر لدينا من خلال الجداول أنَّ النوَّاب المعيَّنين على

اللـواء، هم الأكثر فاعليَّة داخل المجلس، وأنَّ النوَّاب من أبناء الحِلَّة هم الأكثر تغيُّبًا في الجلسات، والأقل فاعليَّة، إلَّا أنَّ البعض قد يفسِّر أنَّ صمت بعض النوَّاب من الحديث في الجلسـات يعـدُّ نوعًا من أنواع الاحتجاج، وهناك تفسـير آخر بـأنَّ بعض النوَّاب لم يشـارك ولم يحضر، لأنَّه لم يجد ما يقوله في الجلسـة، وخشـيةً من الإحـراج في الحديث، فضَّـل الصمت أو عدم الحضور، أو أنَّه اعتقد أنَّ دخوله في المجلس يعدُّ إنجازًا، ولا بدَّ من الحفاظ عليه، وعدم إحراج من جاءوا به إلى المجلس، لذلك فضَّل الصمت أو عدم الحضور في الجلسات، وكلُّها احتمالات واردة، ويبدو أنَّ بعض النوَّاب فضَّلوا الصمت أو التغيُّب لاحتمالَين، إمَّا لعدم إدراكهم بالمواضيع المعروضة، ولرغبتهم في عدم إحراج من جاءوا بهم إلى المجلس.

عنـد المقارنة بين نوَّاب لواء الحِلَّة ونوَّاب أي لواء آخر، وسـيتم اختيار نوَّاب لواء المنتفـق البالغ عددهم تسـعة نوَّاب، إلَّا اننا سـنجد في الجداول المرفقـة، أنَّ التغيُّب عن الحضور يعدُّ من مميِّزات نوَّاب لواء المنتفق، وأنَّ أفضل نائب في لواء المنتفق حضر سـبع عشرة جلسـة، وتغيب عـن اثنتين وثلاثين جلسـة، وأنَّ أربعة من نوَّاب لـواء المنتفق لم يحضروا أي جلسـة من الجلسـات التي بلغت تسـع وأربعين، وأنَّ نائبَـين اثنَين حضرا جلسـة واحدة فقط من جلسـات المجلس، كما هو مثبت في الجـدول، وكلُّها مؤشِّرات تؤكِّـد أنَّ زيـادة عـدد النوَّاب لا تعنـي الفاعليَّـة الكبـيرة، ولا تعني قلَّة عـدد النوَّاب انخفاض فاعليَّتهم.

اعتمد البحث على مصادر منوَّعة، منها الوثائق غير المنشـورة، والوثائق المنشورة، والكتب العربيَّة والمعرَّبة، إلَّا أنَّ من أبرز الوثائق المنشـورة، التي أفاد منها الباحث، هي إصدارات الحكومة العراقيَّة، المتمثِّلة بمجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤، ويعدُّ المسـتند الذي يعين الباحثين في التثبُّت من القوانين الصـادرة، إلَّا أنَّها جاءت متناثرة في

المكتبـات الخاصَّـة، ونرجو أن تُحصَر في المكتبـات العامَّة، أو في المراكـز البحثيَّة للإفادة منها. ومن الوثائق المنشـورة المتمثِّلة بالإصدارات الحكوميَّة، مجموعة مذكِّرات المجلس التأسـيسيّ العراقـيّ لسـنة ١٩٢٤، ويمثِّل العمـود الفقريّ لمـادَّة البحث، إذ كشـفت النقاشـات المثبتـة داخل المجلس فاعليَّة كلّ نائب داخل المجلـس؛ لذلك يعدُّ مهمًّا جدًّا لكلِّ من حاول الكتابة في المجلس التأسيسيّ. أمَّا في حقل الرسائل والأطاريح الجامعيَّة، فقـد أفاد الباحث الـشيء الكثير من أطروحة يوسـف كاظم جغيل الشـمَّريّ، المعنونة (الحياة الفكريَّة في الحِلَّة خلال القرن التاسـع الهجريّ/ الخامس عشر الميلاديّ، وكانت الفائدة في حقل الحِلَّة، وأصل التسمية، والمراحل التي مرَّت بها.

أمَّا الكتب العربيَّة والمعرَّبة، فقد أفادت الباحث بنسب متفاوتة، وكلُّها كانت تخصُّ واقـع الحِلَّـة وتطوُّرها الاداريّ.. وأرجـو في الأخير أن أكون قد وفِّقـت في إيضاح أثر نـوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسـيسيّ، مقارنةً مع لواء آخر أقلّ منهم عـددًا، إلَّا أنَّهم أكثر فاعليَّة.

المبحث الأوَّل

الحِلَّة العمق التاريخيّ والأهميَّة الاقتصاديَّة

هناك علاقة جدليَّة بين نشأة المدن، وموقعها الجغرافيّ، وإمكانيَّاتها الاقتصاديَّة، ومواردها البشريَّة. تقع الحِلَّة بين الكوفة وبغداد، ووصِفت بأنَّها أفخر بلاد العراق وأحسنها، وتميَّزت عن غيرها من مدن العراق[1]، وسمِّيت بالجامعَين، وأوَّل من سكنها سيف الدولة صدقة بن منصور بن دبيس بن عليّ بن مزيد الأسديّ، ولـمَّا قويَ أمره واشتدَّ أزره وكثر ماله، انتقل بعد ذلك إلى منطقة الجامعين، وهذا يعني أنَّها كانت منقسمة إلى منطقَتَين: الأولى كانت تسمَّى الجامعين قبل أن تُسكَن من قِبَل سيف الدولة، وأنَّ الأخير في البداية سكن في المنطقة الثانية، وأطلق عليها بعد التعمير بالجامعين، ويمكن اعتبار أنَّ للأمير صدقة بن منصور الفضل في بناء الحِلَّة، وهذا الأمر يعدُّ تمييزًا للحِلَّة عن غيرها من المدن من دون توجيه الخلفاء وأشرافهم، خلاف ما حصل للبصرة والكوفة وواسط وبغداد[2].

بالإمكان تقسيم الحِلَّة على قسمَين، الأوَّل نُطلق عليه القسم الشرقيّ، وكان يضمُّ منطقة الجامعين، إلَّا أنَّه يعدُّ الأصغر، أمَّا القسم الغربيّ، فقد شغله سيف

(١) يوسف كاظم جغيل الشمَّريّ، الحياة الفكريَّة في الحِلَّة خلال القرن التاسع الهجريّ/ الخامس عشر الميلاديّ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليَّة التربية (جامعة القادسية ٢٠٠٨)، ص١٤.

(٢) شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ، معجم البلدان، ج٢ (بيروت ١٩٧٩)، ص٢٩٤، يوسف كاظم جغيل، المصدر السابق، ص١٤.

الدولـة وعمَّـره، وأصبـح عاصمـة لإمارتـه، وأيضًـا أطلـق عليـه الجامعـين، وهـو الأوسـع والأهـم[1]. في ضوء ذلك أضحـت الحِلَّة بقسـمَيها الشرقيّ والغربيَّ تسـمَّى بالجامعَين.

أمَّا تسـمية الحِلَّة، فبحسـب ما ذكر بعضهم ممَّن تناولوا تاريخ الحِلَّة، بأنَّها سـمِّيت بذلك؛ لأنَّها أضحت منازل بني مزيد، أي إنَّها حِلَّتهم، أي محلَّتهم ومجلسهم ومجتمعهم، وكـما ذكرنا آنفًا بأنَّ لبنـي مزيد الدور الكبير في ذلك في حـدود ١١٠٢م[2]. وهناك من أضاف أسـبابًا لتسـمية الحِلَّة، بأنَّها القوم النزول، وهناك نوع من الشجر الشائك أصغر من العوسـج، ومـن الممكن أن تكون الحِلَّة اسـم علم لعدَّة أماكن، منهـا حِلَّة بني قبلة بـين واسـط والبصرة، وحِلَّة بني دبيس بن عفيف الأسـديّ، قرب الحويزة بين واسـط والبصرة والاحواز[3].

في ضـوء ما تقـدَّم، كانـت منطقـة الحِلَّة تضـمُّ العوامـل الجغرافيَّـة والاقتصاديَّة والبشريَّة التي سـاهمت في نشـوئها وتطوُّرها، وأبرزها الموقع الإسـتراتيجيّ، والطبيعة المنبسـطة وخصوبة أراضيها، ومرور نهر الفرات فيها، الذي سـمِّي بشطِّ الحِلَّة نسبةً إلى المدينة، ويقسمها إلى قسمَين غير متساويَين، أحدهما أكبر من الآخر، وهو عبارة عن فرع مـن الفرات الكبير، وكلُّ ذلك أشَّر بأن المنطقة ذات فاعليَّة زراعيَّة بفعل الأرض والمياه والإمكانـات البشريَّة القادرة على الإنتاج، والأكثر من ذلك أنَّ موقعها سـاهم في خلق أثر متميِّز للحِلَّة في النشـاط الفكريّ؛ لأنَّها واقعة بين مدرسـة بغداد، التي كانت تسمَّى

(١) عذراء شاكر هادي الهلالي، الحِلَّة من ١٨٠٠-١٨٦٩ دراسة في الأحوال السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة التربية/ صفي الدين الحِلِّيّ، جامعة بابل ٢٠٠٩، ص٧.

(٢) جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العربيَّة، ج١، ط٢، (بيروت ١٩٨٦)، ص٩٩.

(٣) يوسف كركوش الحِلِّيّ، تاريخ الحِلَّة، (النجف ١٩٦٥)، ص١٠.

مدرسة الشيخ المفيد، ومدرسة النجف، التي سمِّيت مدرسة الشيخ الطوسيّ، وتعدُّ من المدن التي تمكَّنت من حماية الخزين العلميّ عندما التجأ إليها بعض العلماء بعد هروبهم عندما دخل المغول إلى بغداد(١). أمَّا أهميَّتها من الناحية الإستراتيجيَّة، فإنَّها تتوسَّط بين البصرة والشام وما بين بلاد فارس والمدن المقدَّسة، وهذا الموقع جعل الحِلَّة ذات أهميَّة تجاريَّة، ويمرُّ فيها طريق الحجِّ(٢). وبما أنَّ البحث يتناول تاريخ الحِلَّة المعاصر، لذلك سأنطلق من الحقبة العثمانيَّة، بصورة سريعة.

احتلَّ الصفويُّون بغداد سنة ١٥٠٨م(٣)، إلَّا أنَّ ذلك لم يدم أكثر من ربع قرن، حتَّى تمَّ إخضاع بغداد مرَّة أخرى للاحتلال العثمانيّ، وذلك عام ١٥٣٤م، وبما أنَّ بغداد خضعت مرَّات للاحتلال العثمانيّ وخرجت منها، لذلك سأطلق على الاحتلال بحسب تسلسله، وسيكون الاحتلال العثماني الأوَّل، علمًا أنَّ الخاصيَّة العامَّة للاحتلال وإدارته هي التخلُّف(٤). وفي ظلِّه أضحى العراق يتكون من خمس أيالات وهي بغداد البصرة

(١) صباح محمود محمَّد الخطيب، مدينة الحِلَّة الكبرى وظائفها وعلاقاتها الإقليميَّة، (بغداد ١٩٧٤)، ص١٣، يوسف كاظم جغيل الشمَّري، المصدر السابق، ص١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣) خضعت للحكم الصفويّ بدون قتال بعد تركها حاكمها باربك برناك، والذي كان يمثِّل دولة الآق قوينلو، التي سيطرت على بغداد للمدَّة من ١٤٦٨-١٥٠٨، علمًا أنَّ الأمير حاول قدر الإمكان الابتعاد عن الاصطدام مع الدولة الصفويَّة، إلَّا أنَّ الشاه إسماعيل كان مصمِّمًا على دخول بغداد لأهداف عديدة، منها إستراتيجيَّة، وأخرى طائفيَّة، إلَّا أنَّ الأهداف الإستراتيجيَّة هي الطاغية، ويبدو أنَّ حاكم بغداد وجد في الأخير لا قبلَ له في مواجهة الجيش الصفويّ، ومن أجل حقن الدماء؛ لذلك انسحب من بغداد، ومن محاسن القدر أو من مساوئه أنَّ الصفويِّين الذين دخلوا بغداد دون قتال تركوها أيضًا. أمَّا العثمانيِّين عندما دخلها السلطان سليمان القانونيّ بدون قتال في ٣٠ كانون الثاني ١٥٣٤. للمزيد ينظر: حسين محمَّد القهواتيّ، العراق بين احتلالَين العثمانيّ الأوَّل والثاني ١٥٣٤-١٦٣٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٧٥، ص١٢٦-١٢٨

(٤) هنا قد نتساءل عن العوامل التي جعلت الإدارة العثمانيَّة متخلِّفة، منها بعد العراق عن=

والموصل وشهر زور والأحساء، وقسمت الأيالة الأم، وهي بغداد، إلى ١٧ سنجقًا، وكانت تضمُّ لواء الحِلَّة، ولواء السماوة، ولواء الرمَّاحيَّة[١].

من أولى المهمَّات التي كانت ملقاة على عاتق الدولة العثمانيَّة، كيفيَّة إدارة هذه المناطق الجديدة، والنجاح في استغلالها، وتحقيق الأرباح إلى أقصى درجة، لذلك عدَّ تقسيم العراق إلى مناطق إداريَّة هدفه الأساس السيطرة عليه واستغلال المناطق بصورة دقيقة، إلَّا أنَّهم لم يحدِّدوا الأسباب الموضوعيَّة للتقسيمات الإداريَّة، ومع ذلك ظلَّت التقسيمات الإداريَّة لم تأخذ شكلها الواضح إلَّا في أوائل القرن السابع عشر، كما ذكرنا آنفًا[٢].

لم تستقر التقسيمات الإداريَّة التي أُعلنت، ولهذا الأمر مؤشِّرات، منها أنَّ رسم الحدود الإداريَّة لم يتم بطريقة فنيَّة دقيقة، والهدف من رسمها تحقيق أهداف، وكلَّما دعت الحاجة إلى أهداف أخرى يتمُّ إعادة رسم الخارطة الإداريَّة للمناطق. في ظلِّ الدولة العثمانيَّة، ظلَّت الناحية الأمنيَّة هي المعيار الأساسيّ في استقرار الناحية الإداريَّة، وموقف السلطان العثمانيّ في الحفاظ على الأمن؛ لذلك سنلاحظ كثيرًا ما تُقطع منطقة لتضاف

=العاصمة العثمانيَّة، إضافة إلى مناخه القاسي، هذه العوامل وغيرها جعلت العراق مكانًا غير جذَّاب للموظَّفين العثمانيِّين، وبالتالي أُهمل أمره، وأصبح من يرسَل للعراق كوالي، يعتبرها عقوبة، وهو إمَّا فاسد أو غير كفء، وهي بالتالي أثَّرت على العراق، وبرز جهاز إداريّ ضعيف يضع مصلحته فوق الكفاة، وهنا نعرض السؤال الآخر: ما هو دور الزعامات المحليَّة في المناطق العراقيَّة سواء كانوا ملَّاكين أو رجال دين؟ إلَّا أنَّنا وجدنا هذه الفئات كانت تفضِّل الجهاز الإداريّ المتخلِّف؛ لأنَّه سيحتاج إلى دعمهم، وبهذه الصورة أصبح الارتكاز متبادل بين الاثنين، رجال السلطة، والقوى المحليَّة. للمزيد ينظر: ساطع الحصريّ، البلاد العربيَّة والدولة العثمانية، (بيروت ١٩٦٥)، ص٢٩.

(١) حسين القهواتيّ، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٠.

إلى منطقة أخرى، وفي أحيان كثيرة، تُرفع درجة قضاء إلى لواء، وإنزال درجة لواء ما إلى درجة قضاء، وأحيانًا تُنزل القضاء إلى ناحية، وفي أحيان أخرى تُدمج ناحيَتان؛ ليظهر لنا قضاء آخر، والأكثر من ذلك في بعض الأحيان يقطع سنجق من ولاية ليُضَاف إلى ولاية أخرى، كلُّ هذه المؤشِّرات تؤكِّد أنَّ الإدارة العثمانيَّة لم يكن هدفها حضاريّ في الناحية الإداريَّة، بقدر ما هو توظيف الإدارة لخدمة الناحية الأمنيَّة[1]. تبعت إلى لواء الحِلَّة المراقد المقدَّسة، ومنها مشهد الإمام عليّ عليه السلام النجف، ومشهد الإمام الحسين عليه السلام كربلاء، وشثاثا التي يُطلَق عليها عين التمر[2].

يعدُّ صدور قانون الولايات العثمانيّ عام ١٨٦٤ نقلة نوعيَّة في رسم الخارطة الإداريَّة للولايات العثمانيَّة، إلَّا أنَّ تطبيق القانون فعليًّا كان متباينًا، ففي العراق مثلًا، وهو محور البحث، لم يطبَّق إلَّا في نهاية الستينيَّات من القرن التاسع عشر، في ظلِّ ولاية مدحت باشا على العراق، حيث كان العراق مقسَّمًا إلى ولايَتَين هما بغداد والموصل، أمَّا بغداد فكانت مقسَّمة إلى سبعة ألوية، وهي بغداد، الحِلَّة[3]، كربلاء، العمارة، المنتفق، البصرة، نجد[4]. أمَّا في العهود العثمانيَّة المتأخِّرة عُدَّت ولاية بغداد مركز القوَّة، وتتبعها ولاية البصرة والموصل، أما الألوية التابعة إلى ولاية بغداد، فهي لواء الديوانيَّة، ويعدُّ من

(١) حسين القهواتيّ، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٣) تباينت الآراء عند الباحثين حول الوضع الإداريّ لمنطقة الحِلَّة، فهناك من قال إنَّها قائممقاميَّة في أواخر القرن الثامن عشر، وهناك من قال إنَّها سنجق من سناجق ولاية بغداد، وهناك من أشار إلى أنَّها ترتبط بلواء الديوانيَّة، وهي إشارة إلى أنَّها كانت قضاءً تابعًا للحِلَّة، وكلُّ ذلك إشارة لعدم الاستقرار الإداريّ للحِلَّة، علمًا أنَّ معظم الوحدات الإداريَّة كانت في تغيُّر. للمزيد من التفاصيل ينظر: ودَّاي العطيَّة، تاريخ الديوانيَّة قديمًا وحديثًا، (النجف ١٩٥٤)، ص٤، عبَّاس العزَّاويّ، تاريخ العراق بين احتلالَين، ج٧، (بغداد ١٩٥٥)، ص٩٣.

(٤) عبد العال وحيد عبُّود العيساويّ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطانّي ١٩١٤-١٩٢١، دراسة في الأحوال الإداريَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة (النجف ٢٠٠٨)، ص١٧.

الدرجة الأولى، ويضمُّ مركز قضاء الديوانيَّة، وقضاء الحِلَّة، والسماوة، والشاميَّة وتعدُّ الأقضية والنواحي التابعة إلى اللواء بذات درجة اللواء، ويتبع الولاية لواء كربلاء، ويتكون من أقضيَّة الهنديَّة وكربلاء والنجف والرزَّازة[1].

بعد الاطِّلاع على التقسيم الإداريّ العثمانيّ، من الممكن أن نكتشف فلسفة السلطة العثمانيَّة في الإدارة للمناطق، وسعيهم في اتِّباع النظام الإداريّ الذي يحقِّق الفائدة القصوى للسلطة، وهذا الأمر كشف لنا سبب عدم ثبات التقسيم الإداريّ لكلِّ مناطق العراق، بفعل قلق الناحية الأمنيَّة، ولو تناولنا على سبيل المثال منطقة الحِلَّة باعتبارها مادَّة البحث، سنجد أنَّ الحِلَّة تباينت في وضعها الإداريّ وعدم ثباته، ففي عهد الوالي مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ كانت الحِلَّة لواءً مرتبطًا بولاية بغداد، إلَّا أنَّ السلطة العثمانيَّة أنزلت درجتها من لواء إلى قضاء تابع إلى لواء الديوانيَّة عام ١٨٩١، وفي الوقت نفسه تمَّ رفع قضاء الديوانيَّة الذي كان تابعًا إلى لواء الحِلَّة، إلى لواء، وتبعت له الحِلَّة باعتبارها قضاء، وإذا حاولنا أن نفتِّش عن السبب في هذا التغيير للتوصيف الإداريّ والتحوُّل من درجة إلى أخرى، لم نحصل على سبب إداري دقيق، ولكن سنجد في تلك السنة التي رفع بها قضاء الديوانيَّة إلى لواء، كانت السلطة العثمانيَّة قامت بحملات عديدة ضدَّ عشائر الخزعل في منطقة الديوانيَّة، والتي كانت تسمَّى ديرة الخزعل؛ وبسبب ذلك الفشل، حاولت السلطة العثمانيَّة رفع درجة قضاء الديوانية إلى لواء، بهدف زجِّ وحدات عسكريَّة للمنطقة، بوصفها لواء تستوجب ذلك التواجد العسكري.

في ضوء ما تقدَّم، فإنَّ رسم الخارطة الإداريَّة للوحدات الإداريَّة في الدولة العثمانيَّة لم تحكمها محدِّدات قانونيَّة أو جغرافيَّة من حيث المساحة والسكَّان، بل كانت محدِّداتها

(١) ج.ج. لريمر، دليل الخليج، القسم التاريخيّ، ج٣، ترجمة المكتب الثقافي لحاكم قطر، (قطر، بلا)، ص١٢٨٧.

أمنيَّة، وظلَّ التأثير العثمانيّ في رسم الخارطة الإداريَّة في الدولة العراقيَّة التي تشكَّلت فيما بعد، والدولة الجديدة لم تحاول تغيير رسم الوحدات الإداريَّة بدون أن تدرك السبب، ونستطيع القول إنَّ الفقرة تدخل ضمن باب التأثيرات العثمانيَّة في بناء الدولة العراقيَّة الجديدة. وفي اعتقادي أنَّ النظام الجديد كان عليه إمَّا إعادة رسم الخارطة الإداريَّة في الدولة، وإذا اقتنع بالرسم السابق، فعليه توضيح الأسباب لذلك الرسم الإداريّ، إلَّا أنَّنا لم نطَّلع على الأسباب، وبالتالي يحقُّ لنا القول بأنَّ النظام السياسيّ الجديد اقتنع بالرسم العثمانيّ بدون معرفة الأسباب، وظلَّت المشكلة قائمة من ذلك التاريخ إلى وقتنا الحاضر، لنحاول أن نقف على أسباب الرسم الإداريّ للألوية العراقيَّة.

حاول النظام السياسيّ الجديد إضافة عامل سياسيّ آخر، وهو قطع مناطق من وحدات إداريَّة واضافتها إلى مناطق أخرى؛ بهدف تحقيق الأمن، أو عزل مناطق عن أصل تواجدها، لأهداف وضعها النظام السياسيّ في حينها.

بعد هزيمة الدولة العثمانيَّة في الحرب العالميَّة الأولى، وخضوع العراق للاحتلال البريطاني الأوَّل[1]، من الطبيعي أن تبرز لنا فلسفة إداريَّة جديدة للمناطق التابعة له، لذلك تمَّ التقسيم إلى وحدات إداريَّة كبيرة أُطلق عليها مصطلح (Division)، وهذه تناظر اللواء، وفي ضوء ذلك برز في العراق (١٥) لواء، قسِّم اللواء إلى وحدات أصغر تسمَّى القضاء، ويطلق عليها (Distract)، وأوَّل تغيُّر طرأ على الحِلَّة في المرحلة الجديدة، أنَّها انتقلت من دائرة القضاء التابع إلى لواء الديوانيَّة، وأصبحت لواء وتبعها قضاء الديوانيَّة[2]. ويبدو أنَّ ذلك مكافاة للحِلَّة؛ لانصياعها للإدارة البريطانيَّة، وضمَّ

(١) أُطلق على الاحتلال البريطانيّ لعام ١٩١٤ بالأوَّل، وذلك تمييزًا له عن الاحتلال البريطانيّ الثاني الذي وقع عام ١٩٤١ في أعقاب أحداث مايس ١٩٤١.

(2) Great Britain, Report of Administration of the Baghdad Wilay of Administration Report Hilla District 1917 the period covered on this=

لـواء الحِلَّـة مركز قضاء الحِلَّـة، والديوانية، والمسـيَّب، والهنديَّة، ثمَّ أُضيـف إليه قضاء كربلاء، وذلك في حزيران ١٩١٨م[١]. في ضوء الإعلان الأخير، أصبح لواء الحِلَّة تقدَّر مساحته بـ(٢٦٥٩٣) ألف كم٢، وبما أنَّ مساحة العراق الكليَّة تقدَّر بـ(٤٤٦٧١٣) ألف كم٢، وبالتالي أصبح لواء الحِلَّة تشـكل مسـاحته (٩٥٣ , ٥٪)، وكان ترتيب لواء الحِلَّة من حيث المساحة قياسًا للألوية الثالث بعد لواءي الرمادي والموصل.

في ظـلِّ الإدارة البريطانيَّة عُيِّـن النقيب كولد سـمث (Captain Gold Smith) لإدارة شؤون اللواء بصفته حاكمًا سياسيًّا، إلَّا أنَّ جعفر الخيَّاط، مترجم كتاب الفصول مـن تاريـخ العراق القريب للمـس بيل، يذكر بأنَّـه لاحظ في قائمة الحكَّام السياسـيِّين المنشـور في كتـاب أرتلـدتي ولسـن أنَّ الكابتن كولد سـميث معاون الحاكم السـياسيّ في الحِلَّـة والمسـيَّب، وذلـك بتاريخ ١ نيسـان ١٩١٧، إلَّا أنَّـه عُيِّـن الميجر مكفاسـون (Major Macpherson) حاكـمًا سياسـيًّا في لـواء الحِلَّـة بتاريـخ ٢٢ تشريـن الثاني ١٩١٧م[٢].

=report from April 31 to December 1st 1917 and the officers of political, p.104.

(١) تعلَّـق المس بيل السـكرتير الشرقي في دار الاعتماد البريطاني حـول اضافة كربلاء إلى لواء الحِلَّة بقولها « ان الحاق كربلاء بلواء الحِلَّة هو لضمان الاسـتقرار والتوازن بين رؤسـاء المدينة نظرا لان ال كمونـة الذين اوكلت اليهم ادارة كربلاء اسـتخدموا السـلطة لتحقيـق مارهم الخاصة وهذا بطبيعة الحال يثير سـخط رؤسـاء البلدة الاخريـن غير ان الهدف الحقيقي كـما يبدوانهاء الوضع الخـاص الذي تمتعت به كربلاء في اواخر العهد العثماني واوائل عهد الاحتلال البريطاني علما ان اسرة ال كمونة من الاسر البارزة التي تولت السيطرة على كربلاء بعد الاطاحة بالسلطة العثمانية خـلال الحرب العالمية الاولى وتم الاتصال بالقوات البريطانية المتقدمة نحو بغداد وحصلوا على اعـتراف واقعي من القوات البريطانية وعلى المال والسـلاح. للمزيد مـن التفاصيل ينظر: المس بيـل، فصول من تاريخ العراق القريب بين سـنتي ١٩١٤-١٩٢٠، نقله للعربية جعفر الخياط، ط٢، (بغداد ١٩٧١)، ص ١١٣ -١١٤

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٤

بعد تشكيل الحكم الوطنيّ في العراق، حاول النظام السياسيّ الجديد إعادة النَّظر في رسم الخارطة الإداريَّة في الدولة العراقيَّة، وكانت البداية مع لواء الحِلَّة، إذ قرَّر مجلس الوزراء تقديم اقتراح بتقسيم لواء الحِلَّة إلى لوائين، وذلك لكبر حجم لواء الحِلَّة، وبذلك أصبح لواء الحِلَّة بعد التقسيم الأخير يضمُّ (أربعة) أقضية، هي قضاء الحِلَّة المركز، وقضاء الهاشميَّة، وقضاء الهنديَّة، والمسيَّب، وتضمُّ (عشرة) نواحٍ، هي ناحية النيل، والمحايل تتبع إلى المركز، أمَّا ناحية القاسم والمدحتيَّة فتتبع إلى الهاشميَّة، وأمَّا ناحية الكفل وأبو غرق والجدول الغربيّ فتتبع للهنديَّة، أمَّا ناحية جرف الصخر وسدَّة الهنديَّة والإسكندريَّة فتتبع إلى المسيَّب [1].

في ضوء ما تقدَّم، لا بدَّ أن يُختار النائب في المجلس التأسيسيّ من حيث العدد بحسب السكَّان، لذلك كان التباين في العدد على وفق تلك الأرقام التي كانت غير دقيقة، بل كانت عبارة عن تخمين، أمَّا الأسماء التي مثَّلت اللواء فإنَّها من المؤكَّد لم تكن بطريقة ديمقراطيَّة انتخابيَّة، بل بطريقة التعيين، وبحسب موقف السلطة، لذلك كان هناك من مثَّل لواء الحِلَّة، إلَّا أنَّه لم يعرف الحِلَّة، بل عيَّنته الجهات المختصَّة، وبالوقت نفسه ستظهر لنا فاعليَّة النوَّاب هناك، مَن هو من أهل الحِلَّة إلَّا أنَّ فاعليَّته في المجلس ضعيفة جدًّا، وأعطى صورة سيِّئة عن شخصيَّة المواطن الحِلِّيّ، وهناك من رُشِّح من خارج منطقة الحِلَّة، إلَّا أنَّ فاعليَّته كانت مميَّزة.

(١) و.د، كتاب وزارة الداخليَّة رقم ١١٨٥٨ في ١٢ آب ١٩٢٢، تفريق لواء الحِلَّة إلى لوائين الحِلَّة والديوانيَّة، د.ك.و، ملفَّات البلاط الملكيّ، ملفَّة وزارة الداخليَّة رقم ١٠٦، و٧٥، ص٣١٤، موضوع استحداث لواء والنيابة عنه في أيلول ١٩٢٢.

المبحث الثاني

تقويم فاعليَّة نوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ العراقيّ[1]

تعـدُّ تجربـة انتخابات المجلس التأسـيسيّ العراقـيّ مهمَّة شـاقَّة واجهت الحكومة العراقيَّة التي جرت في عهدها الانتخابات، مع ما واجهته الحكومات السابقة من مقاطعة الانتخابات من قبل المراجع الدينيَّة، وبدأت الملامح بأنَّ العراق قد يندفع إلى الانشـقاق والانقسام الدينيّ بين المؤيِّدين والمعارضين للانتخابات، ومع كلِّ ذلك جرت الانتخابات واكتملت بشـقيه المنتخبين الثانويِّـين والنوَّاب، وفي الأخير انتُخـب النوَّاب، وصدرت الإرادة الملكيَّة بافتتاح المجلس التأسـيسيّ يوم الخميـس الموافق ٢٧ آذار ١٩٢٤، علمًا أنَّ

(١) المجلس التاسيسيّ هو المؤتمر العراقي العام الذي اجتمع في ٧ آذار ١٩٢٠ ثمَّ أُبدلت التسمية إلى المجلس التاسيسي بناءً على اقتراح سليمان فيضي الحامي عضو لجنة الانتخابات العراقيَّة، باعتبار أنَّ المجالس التاسيسيَّة تجتمع بصورة خاصَّة للمفاوضة في تقرير شكل الحكومة، أو وضع أسس قويَّة لبنيان حكومة جديدة، بخلاف المجالس التشريعيَّة التي تضع القوانين المختلفة، وأنَّ وظيفة المجالس التشريعيَّة معيَّنة ومؤقَّتة، وهي تنظيم القانون الأساسي، وسنّ قانون لانتخاب المجلس التشريعيّ الأوَّل، ولا يفسخ ولا يلغى حتَّى يتمّ وظيفته التي انتُدب لاجلها، فإذا تمَّ عمله انفرط نظامه وذهب كلٌّ من أعضائه إلى عمله الخاص بعد أن تكون قد دوِّنت جلساتهم، ولكنَّ وظيفة مجلس النوَّاب أو المجالس التشريعيَّة ليسـت مقيَّدة بهذه المسـائل المحدودة، بل يحقُّ لها أن تسـنَّ جميع القوانين الضروريَّة للبلاد ضمن دائرة القانون الأسـاسيّ. لقد أخذ مجلس الوزراء العراقيّ بتسـمية المجلس التاسـيسيّ بتاريخ ١٥ كانون الأوَّل ١٩٢٠، وصدرت الإرادة الملكيَّة بتشكيل المجلـس في ١٩ تشريـن الأوَّل ١٩٢٢، وافتُتح المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤، ويعدُّ عبد المحسـن السعدون أوَّل رئيس للمجلس. للمزيد ينظر جريدة الاستقلال، العدد ١٠ في ١٠ تشرين الأوَّل ١٩٢٠

المجلس بدأت إجراءات انتخابه بموجب قانون المجلس التأسيسيّ المرقَّم (٥٦٥) في ١٨ آذار ١٩٢٤، وتشكَّل من (٥١) مادَّة، من أبرزها المادة الثالثة التي جاء فيها أنَّ المجلس يجتمع للأمور الآتية، وعلى الترتيب الآتي: «.. البت بشأن المعاهدة العراقيَّة البريطانيَّة المنعقدة بتاريخ ١٠ تشرين الأوَّل ١٩٢٢، وكان ضمن بنودها أنَّ المعاهدة لا تصبح نافذة المفعول إلَّا بعد المصادقة عليها من قبل المجلس التأسيسيّ»[١]، أمَّا المهمَّة الثانية التي كانت ملقاة على عاتق المجلس، فهي التدقيق في لائحة القانون الأساسيّ الذي يعرضه رئيس الوزراء، أمَّا المهمَّة الثالثة فكانت التدقيق في لائحة وضع قانون انتخاب النوَّاب، الذي بموجبه سيتم وضع الحجر الأساس لبناء السلطة التشريعيَّة في العراق.

كان من المتوقَّع، بل من المفروض، أن تتوفَّر إمكانيَّات محدَّدة لمن يناقش المهمَّات المذكورة، وأبرزها أن يكون ضليعًا في أسس المهمَّات المعروضة[٢]، إلَّا أنَّ الاسماء التي رُشِّحت جاءت بالضدِّ ممَّا كان متوقَّع، ومن المؤكَّد ليس جميع الأسماء، بل معظمها، فقد كانت الشخصيَّات التي دخلت المجلس التأسيسيّ لا تدرك الموقع الذي وُضِعت فيه، بدلالة التغيُّب من حضور الجلسات، وإذا تمَّ الحضور، لم يتحدَّث المجلس في المواضيع المعروضة[٣].

يبدو أنَّ رئاسة المجلس التأسيسيّ أيقنت أنَّ المدَّة المنصوص عليها لاجتماعات المجلس قد لا تحسِم جميع الأمور المعروضة عليه، كما جاء في المادَّة (٣)، لذلك جاء في

(١) جاء في المادَّة ١٨ من بنود المعاهدة «.. تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدَّق من قبل الفريقَين السامِيَين المتعاقِدَين بعد قبولها من المجلس التاسيسيّ، وتظلُّ معمولًا بها لمدَّة عشرين سنة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ العراق السياسيّ الحديث، ج٢، ط٧، (بيروت ٢٠٠٨)، ص٤٣.

(٢) الحكومة العراقيَّة، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤، (بغداد ١٩٢٤)، ص٢٨.

(٣) ينظر: الجدول رقم: ١، ٢

المادَّة (٤) من قانون المجلس التأسيسيّ، التي تضمَّنت أنَّ المجلس يجتمع مدَّة لا تتجاوز أربعة أشهر، وفي نهاية المدَّة أو قبل نهايتها، إذا انتهى من الأشغال المناطة به، تنتهي أعماله، ولكن فيما إذا لم يتمكَّن من إنجازها في نهاية الأشهر الأربعة المذكورة، يمدَّد الاجتماع بإرادة ملكيَّة مدَّة لا تتجاوز شهرًا واحدًا، ويجوز تكرار التمديد على الوجه المذكور بحسب الاقتضاء[١].

يبدو أنَّ المجلس لم يتمكَّن من إنجاز المهمَّات المبيَّنة في المادَّة الثالثة، لذلك مُدِّد الاجتماع بإرادة ملكيَّة في ٢٣ تموز ١٩٢٤، التي نصَّت على تمديد عمل المجلس إلى يوم ١٠ آب ١٩٢٤[٢].

بلغت عدد جلسات المجلس (٤٩) جلسة، كانت الجلسة رقم (١) بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤، أمَّا الجلسة رقم (٤٩) فعقدت بتاريخ ٢ آب ١٩٢٤، وبذلك دامت اجتماعات المجلس أربعة أشهر وأربعة عشر يومًا، وعندما نحوِّل المدَّة كلها إلى أيَّام تصبح عدد أيَّام المجلس تقدَّر بـ(١٣٦) يومًا، وبقسمة عدد الأيَّام على عدد الجلسات يكون عمر الجلسة الواحدة (٢,٧٧) يومًا، علمًا أنَّ هناك بعض الجلسات تنفضُّ بأقلَّ من ذلك، إلَّا أنَّ الرقم المذكور هو المعدَّل العام[٣].

عُرِضَ لواء الحِلَّة من حيث المساحة والسكان والامكانيَّات الاقتصاديَّة، وبلغَ عدد نوَّاب المجلس التأسيسيّ ١٠٠ نائب، توزَّعوا بحسب الألوية البالغ عددها (١٤) لواء حتَّى ٢١ تشرين الأوَّل ١٩٢٢[٤].

(١) الحكومة العراقيَّة، المصدر السابق، ص٢٩.
(٢) الحكومة العراقيَّة، وزارة الداخليَّة، مجموعة مذكِّرات المجلس التأسيسيّ العراقيّ لسنة ١٩٢٤، ج٢، مطبعة دار السلام، (بغداد ١٩٢٤)، ص١٣٤٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) كان العراق مقسَّمًا قبل ذلك إلى عشرة ألوية، إلَّا أنَّه في ١ مايس ١٩٢٢، صدرت إرادة ملكيَّة=

لقد تباين عدد النوَّاب في كلِّ لواء، ويبدو أنَّ الأساس في ذلك التباين هو العدد السكَّانيّ للواء، فقد بلغ عدد نوَّاب الموصل (١٤) نائبًا، ويعدُّ بالدرجة الأولى من حيث العدد، ويأتي بالدرجة الثانية لواء بغداد بعدد (١١) نائبًا، ثمَّ الديوانية والمنتفق بعدد (٩) نوَّاب، والعمارة وأربيل بعدد (٨) نوَّاب، والحِلَّة بعدد (٦) نوَّاب، أما الكوت والسليمانيَّة وكركوك والدليم فكانت بعدد(٥) نوَّاب، وديالى بعدد (٣) نوَّاب، وكربلاء بعدد (١) نائب واحد فقط، وأنَّ تدقيق أرقام نوَّاب الحضر ونوَّاب العشائر جاء في كتاب أستاذنا القدير محمَّد مظفَّر الأدهميّ، إذ ذكر فيه: «.. حُدِّد أعضاء المجلس التأسيسيّ بعدد (١٠٠) نائب لكلِّ العراق، عشرون منهم للتمثيل العشائريّ، وقسِّموا على الألويَّة، ولكن بنسب متفاوتة لم يتجاوز ثلاثة نوَّاب، كما في لواء الحِلَّة، وهي إشارة إلى أنَّ المنطقة عشائريَّة أكثر من غيرها، لذلك كانت حصَّتها الأكبر، أمَّا في لواء ديالى والدليم والبصرة، فقد خصَّصت لهم نائب واحد، وحصلت بقيَّة الألوية على نائبَين اثنين فقط، والمقصود بها ألوية الموصل وكركوك والسليمانيَّة وبغداد وكربلاء والكوت والمنتفق والعمارة، وبعملية الجمع في ضوء المعايير المثبتة، يصبح مجموع النوَّاب العشائريِّين ٢٢ نائبًا، وهذا خلاف ما ذكر ضمن الأرقام حول أعداد النوَّاب، وحصَّة كلِّ لواء. ويتابع المؤلِّف ليذكر أنَّه صدرت إرادة ملكيَّة في ١ مايس ١٩٢٢، وتمَّ

=بإضافة لواء أربيل، وخصِّص له ٨ نوَّاب داخل المجلس التأسيسيّ، أمَّا حصته من نوَّاب العشائر فبلغت نائبًا واحدًا، وسُحبت حصَّة النائب العشائري من حصَّة لواء كركوك، وبذلك أصبح لأربيل وكركوك نائب عشائريّ واحد لكلٍّ منهما، وفي ٢١ تشرين الأوَّل استُحدثَ لواء الديوانيَّة، وهذا الأمر لا بدَّ من إعادة توزيع المقاعد في المجلس التأسيسيّ في ضوء الاستحداث الجديد، فتمَّ منح لواء الديوانية تسعة نوَّاب للمدينة ونائبين عشائريَّين، وبذلك سُحبت الحصَّة العشائريَّة من نوَّاب الحِلَّة، وأصبحت الخارطة لنواب الحِلَّة من العشائر نائبًا واحدًا، وحصَّة الديوانيَّة نائبَين فقط. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمَّد مظفر الأدهميّ، المجلس التأسيسيّ، ج٢، ص١٨، ٨٤

بموجبها استحداث لواء أربيل، وفي ضوء ذلك لا بدَّ من إعادة توزيع الحصص على الألوية، ولاسيما حصَّة نوَّاب العشائر، ثمَّ استُحدث لواء الديوانيَّة، وأُعيد رسم خارطة نوَّاب العشائر[1].

في ضوء ما تقدَّم، لا بدَّ من تسجيل ملاحظة على الأرقام التي أوردها الأستاذ الأدهميّ عندما خصَّص إلى لواء كربلاء نائبان عشائريَّان، ولا يمكن أن تكون عشائر كربلاء أكثر من عشائر الحِلَّة التي اقتصرت على نائب واحد فقط، أو هي تعادل عشائر الديوانيَّة، وبعد تدقيق الأرقام الواردة ضمن سجلَّات محاضر المجلس التأسيسيّ، ظهر لنا أنَّ لواء كربلاء حصَّته نائب واحد فقط، وعندما نطابق الأرقام يصبح عدد النوَّاب (١٠٠) نائب تمامًا. وبذلك أصبحت كربلاء مدنيَّة ومن دون مناطق عشائريَّة، ومن المؤكَّد أنَّ هذا الأمر فيه من المبالغة الشيء الكثير؛ لأنَّه لا يمكن أن تكون في العراق منطقة معيارها مدنيَّة تمامًا بدون عشائر، والأكثر من ذلك أنَّ مدننا ذات جذور عشائريَّة، حتَّى لو كانت مظاهرها الخارجيَّة مدنيَّة.

حاول الباحث قبل الشروع بتقويم فاعليَّة نوَّاب الحِلَّة أن يدرك النائب العشائريّ الذي فاز في كرسي النيابة بوصفه نائبًا عشائريًّا، علمًا أنَّ عدد نوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ ستَّة نوَّاب فقط[2]، وعندما ندقِّق في أصول نوَّاب الحِلَّة، ظهر لدينا أنَّ ثلاثة أسماء منهم ذوو أصول عشائريَّة، وهم عدَّاي الجريان، وسلمان البرَّاك، وعمران الحاج سعدون، إلَّا أنَّنا لم نلاحظ بالتحديد مَن هو النائب الذي فاز بالتصويت العشائريّ.

(١) محمَّد مظفر الأدهميّ، المجلس التأسيسيّ، ج٢، المصدر السابق، ص١٢.

(٢) نوَّاب الحِلَّة في المجلس التاسيسيّ: مزاحم الباجه جي، وعدَّاي الجريان، ورؤوف الجادرجيّ، وسلمان البرَّاك، وعمران الحاج سعدون، وعبد الرزاق الشريف. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمَّد مظفر الأدهميّ، المصدرالسابق، ص١٤.

لقد أدرك الشيوخ الراغبون في المساهمة بالحياة السياسيَّة في أوَّل مؤسَّسة تشريعيَّة يعيشها العراق أنَّ عشرين نائبًا عشائريًّا لا يكفي لهم، وأدركت الحكومة ومن ورائها الإدارة البريطانيَّة أنَّ هذا الموقف من العوامل المساعدة في إعاقة الانتخابات، ومن أجل معالجة الموقف دون المساس بالعدد المثبَّت في قانون انتخابات المجلس التأسيسيّ، قرَّر مجلس الوزراء في ٩ آب ١٩٢٣ السماح لأفراد العشائر ما عدا البدو الخلَّص الاشتراك في التسجيل والتصويت مع أهالي المدن التي ينتمي إليها، مع بقاء التمثيل الخاص بالعشائر، ولكن المتغيِّر الوحيد الذي أضافه بالسماح بزيادة عدد الناخبين العشائريِّين على الحضر، ويبدو أنَّ الهدف من ذلك استمالة رؤساء العشائر إلى الدولة[1]، وهنا علينا أن ندرك من هو النائب الحِلِّيّ العشائريّ الذي جاء ضمن السياق العام بوصفه ممثِّلًا لعشائر الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ، ومن هو الذي استفاد من التعديل الأخير الذي سمح لهم لاحقًا بالترشيح في المجلس، لنقف على الذين سعوا للدخول في المجلس، ولا بدَّ أن تكون لهم أهداف أخرى جاؤوا لتحقيقها بعد الدخول والمساهمة في المجلس، وكلُّ ذلك لا يمكن كشفه إلَّا من أطروحات النائب داخل المجلس.

إذا كانت أطروحات النائب مميَّزة، وحاول فرض وجهة نظر ووقف بالضدِّ من بعض الأطروحات التي من وجهة نظره لا تتَّفق والخطّ الوطني الذي يعتقد أنَّه ينتمي إليه، من الممكن الاقتناع بأنَّ النائب جاء ولديه متبنَّيات وطنيَّة بحسب وجهة نظره، ولكن عندما يكون العكس، عندها يكون الحكم بأنَّ الشخص الذي حاول جاهدًا الدخول في المجلس بسعيه لتحقيق أهداف مصلحيَّة بالانتماء إلى للمجلس، معتقدًا أنَّ مصلحته لا تتقاطع مع المصلحة العامَّة، وهذه المعادلة تكشف عن أنَّ كثيرًا من النوَّاب كان همُّهم المصلحة الشخصيَّة، إلَّا أنَّها غُلِّفت بالمصلحة العامَّة.

(١) محمَّد مظفر الأدهميّ، المصدر السابق، ص١١.

مـن الممكن تقويم فاعلية نـوَّاب الحِلَّة ضمـن معايير: الأوَّل النـوَّاب ذوو الخلفيَّة العشـائريَّة، والنوَّاب ذوو الخلفيَّة المدنيَّة، أمَّا المعيار الثاني: النائب من أهالي الحِلَّة، أو من خارج الحِلَّة، والمعيار الثالث: المسـتوى العلميّ والثقافيّ الذي بلغه، ولا يمكن أن نثبت ذلـك إلَّا بمقياس واحد، وهـو فاعليَّة النائب داخل المجلـس، ويمكن متابعة ذلك من الجدول الإحصائيّ الشامل للنوَّاب، وفاعليَّة كلّ نائب على حِدَة.

من أولى المهمَّات التي ناقشـها المجلـس المعاهدة العراقيَّـة البريطانية لعام ١٩٢٢، وكانـت فاقـدة للمشروعيَّة إلَّا بعـد مصادقة المجلس التأسـيسيّ عليهـا، وقد عُرضت المعاهدة في أوَّل جلسـة بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤، واستمرَّ النقاش فيها حتَّى ١٠ حزيران ١٩٢٤، ومعنى ذلك أنَّ المدَّة التي اسـتغرقها للمصادقة شـهرين ونصف، وبحسـاب الأيَّـام فإنَّ المعاهدة اسـتغرقت (٧٥) يومًا من مدَّة عمر المجلـس البالغة (١٣٦) يومًا، وبنسـبة تصل إلى (١٤ , ٥٥٪) من عمر المجلس، أي إنَّها شـغلت أكثر من نصف عمر المجلـس، وهو مؤشِّر بـأنَّ أعضاء المجلـس كانوا يدركـون خطورة المهمَّـة الملقاة على عاتقهم[١].

وإذا حاولنـا الوقـوف على مناقشـات أعضاء المجلس مـن نوَّاب الحِلَّـة، ومقدار فاعليَّتهم في المهمَّة الأولى قياسًـا إلى بعض النـوَّاب الآخرين، مع المقارنة بين طروحات نـوَّاب العشـائر مع نـوَّاب المدينـة. إذا تناولنـا المهمَّـة الأولى، التي كما ذكرنا، شـغلت المجلس من الجلسـة الأولى وحتَّى الجلسة (٢٤)، ومن ثمَّ شغلت من جلسات المجلس (٩٧ , ٤٨٪)، أي إنَّها قريبة من نصف جلسات المجلس، وبالإمكان رسم جدول تحليليّ يبيِّن فاعلية نوَّاب الحِلَّة مقارنةً مع نوَّاب بعض الألوية.

(١) الحكومـة العراقيَّـة، وزارة الداخليَّة، مذكِّرات المجلس التأسيسـيّ العراقـيّ، ج١، صفحات متعدِّدة.

مثل لواء الحِلَّة في المجلس التأسيسيّ:

– **مزاحم أمين أحمد الباجه جي**: من مواليد بغداد ١٨٩٠، ينحدر من أسرة كبار الموظَّفين، خرِّيج كليَّة الحقوق في بغداد، علمًا أنَّه في البداية التحق بكليَّة الحقوق في اسطنبول، إلَّا انه لم يتمكَّن من إكمالها. أصدر جريدة النهضة الأسبوعيَّة [١]. ويبدو من الإشارات الشخصيَّة أنَّ بعض من نوَّاب لواء الحِلَّة لم يعرف الحِلَّة تمامًا وبعيد عن المدينة ومعاناتها، وقد رشَّحهُ القائمون على العمليَّة الانتخابيَّة، وليس له في ممارسة الديمقراطيَّة أي حظوظ.

– **عبد الرزَّاق محمَّد صالح الشريف**: من مواليد الحِلَّة عام ١٨٩٨، ينحدر من أسرة ملَّاكي الأراضي، درس في مدارس الحِلَّة الابتدائيَّة [٢]. يبدو أنَّ المرشح كانت له علاقة بالحِلَّة، والحدُّ الأدنى أنَّه من مواليد الحِلَّة، وأكمل دراسته الابتدائيَّة فيها.

– **رؤوف القادريّ**: من مواليد بغداد، ينحدر من أسرة كبار الموظَّفين، وهو خرِّيج كليَّة الحقوق، ويعدُّ من المحامين المبرزين، وأصبح فيما بعد عميدًا لكليَّة الحقوق[٣].

– **سلمان بن برَّاك بن جنديل بن عبد جمعة**: ويعدُّ من شيوخ البوسلطان، ولد عام ١٨٨٠ من منطقة الشوملي، وأوَّل وزير في الدولة العراقيَّة في العهد الملكيّ من الحِلَّة، ووصفته الإدارة البريطانيَّة بأنَّه مقاتل عنيد، وهو خطيب مفوَّه ومطَّلع كثيرًا على الكتب، وينتمي إلى طبقة الملَّاكين الزراعيِّن، ولِد في قرية تدعى البرَّاكيَّة، رحل إلى اسطنبول من

(١) عليّ صالح الكعبيّ، نوَّاب ألوية الحِلَّة والديوانيَّة والمنتفق في مجلس النوَّاب العراقيّ في العهد الملكيّ ١٩٢٥-١٩٥٨، ط١، (السويد ٢٠١١)، ص٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٦١.

أجل المعرفة، وبعد عودته تمَّ تعيينه موظَّفًا في دائرة النفوس في الحِلَّة، وهي إشارة إلى أنَّ تعليمه كان محدودًا[1].

– **عمران الحاج سعدون**: من مواليد منطقة الكفل عام ١٨٨٨، ينحدر من أسرة ملَّاكيَّة للأرض، يقرأ ويكتب فقط، لم يتولَّ أي منصب وزاري أو إداري رفيع، اعتقل في أحداث ثورة العراق الكبرى، وأُطلِق سراحه فيما بعد، لم يذكر اسمه ضمن أي نشاط سياسيّ معارض للنظام السياسيّ فيما بعد، وهو مؤشِّر لاقتناعه بما تحقَّق أو أدرك بأنَّه لا يمكن مقاومة النظام الجديد، وعليه مسايرته والاستفادة منه[2].

– **الشيخ عدَّاي الجريان**: من مواليد المدحتيَّة عام ١٨٨٩، وهناك إشارات تؤكِّد بأنَّه من مواليد ١٨٧٣، ويبدو لي أنَّ التاريخ الأوَّل هو الأقرب للحقيقة، ينحدر من أسرة ملَّاكين للأرض، يجيد القراءة والكتابة، لم يتولَّ أي منصب إداريّ أو وزاريّ، ولم ينتمِ إلى حزبٍ سياسيٍّ، ومن قبيلة البو سلطان[3].

عندما نحاول تقييم فاعليَّة نوَّاب الحِلَّة، لا بدَّ أن يتمَّ ذلك وفق ضوابط وضعها الباحث لذلك، ومن الممكن أن تكون دقيقة لحدٍّ ما، وللقارئ أن يحدِّد مدى دقَّتها وتدنِّيها.

المعيار الأوَّل. القرب والبعد من المدينة: بما أنَّ عدد نوَّاب الحِلَّة (٦) فقط، وجدنا اثنين منهم من سكنة بغداد، ولا يمتون للحِلَّة بصِلَة لا من قريب أو بعيد، ومعنى ذلك أنَّهم عُيِّنوا على اللواء، ومن ثمَّ ستصبح نسبة مشاركة أبناء الحِلَّة في المجلس فعليًّا هي (٤٪) فقط.

(١) يحي كاظم المعموري، الشيخ سلمان البرَّاك أوَّل وزير حِلِّيّ في تاريخ العراق المعاصر، (الحِلَّة ٢٠١١)، ص٢٣-٢٥.
(٢) عليّ صالح الكعبيّ، المصدر السابق، ص٧١.
(٣) المصدر نفسه، ص٧٠.

المعيار الثاني. التقويم والتحصيل الدراسيّ للنوَّاب: وجدنا أنَّ نوَّاب الحِلَّة الذين هم من أصول حِلِّيّة، ومن أبناء الحِلَّة لا يمتلكون أي تحصيل دراسيّ، أمَّا النوَّاب المعيَّنين على الحِلَّة كنواب في المجلس، فهم من حملة الشهادة الجامعيَّة. في ضوء ذلك نعرض السؤال الآني: كيف يستطيع النائب الذي يجيد القراءة والكتابة فقط، أن يناقش في مدى صلاحيَّة المعاهدة العراقية البريطانيَّة الأولى، التي ستحدِّد مصير العراق، ومن ثمَّ النقاش في مصير أهم مؤسَّسة في تاريخ الدولة العراقيَّة مستقبلًا، وهو وضع قانون الانتخاب لمجلس النوَّاب، وكذلك مناقشة الدستور العراقيّ، الذي قُدِّم للمجلس للتصويت، وفي ضوء ذلك يحق لنا القول إنَّ اختيار الأعضاء في المجلس التأسيسيّ من أبناء الحِلَّة لم يكن موفَّقًا تمامًا، وحتَّى موافقة الأعضاء على الترشيح لم يكن بدافع الحرص على المصلحة العامَّة، بقدر الحرص على المصلحة الخاصَّة.

المعيار الثالث. الانتماء المدني أو الريفي: إذا استثنينا أبناء بغداد، يبقى عدد نوَّاب الحِلَّة أربعة فقط، ثلاثة منهم من ريف الحِلَّة، وواحد فقط من المراكز الحضريَّة للمدينة، وهو مؤشِّر على أنَّ نوَّاب الحِلَّة كانت النسبة الكبيرة للريف وليست للمدينة، بدلالة مساقط الرؤوس للنوَّاب.

المعيار الرابع. الفئة العمرية للنوَّاب: يمكن القول إنَّ الفئة العمريَّة كانت تمثِّل قمَّة الشباب والنضوج، فإنَّ أكبر نوَّاب الحِلَّة سنًّا هو سلمان البرَّاك، وكان عمره عند دخوله المجلس التأسيسيّ (٤٤) سنة، والباقي دون ذلك، وكنَّا نتوقَّع أن يشهد المجلس نقاشات حادَّة في المواضيع المعروضة، إلَّا أنَّنا لم نلاحظ ذلك؛ لمحدوديَّة ثقافة النائب في المواد المعروضة، لذلك لاحظنا قلَّة المناقشات في الجلسات، وهذا ما سنلاحظه في عرض المواضيع والجلسات والمناقشات والتداخل لكلِّ نائب، عندها نؤشِّر على النائب الفاعل من عدمه.

الموضوع الأوَّل المصادقة على المعاهدة العراقيَّة البريطانيَّة عرضت في الجلسة الاولى بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤، واستمرَّت حتَّى الجلسة ٢٤ بتاريخ ١٠ حزيران من العام نفسه، فلو تتبَّعنا نوَّاب الحِلَّة الذين تابعوا النقاش في الموضوع وحسب مشاركاتهم، سيكون النائب مزاحم الباجه جي هو الأفضل أوَّلًا من حيث عدد الجلسات التي حضرها، وكانت مخصَّصة لمشروع المعاهدة، حيث حضر (١٣) جلسة من الجلسات المخصَّصة للمعاهدة، والتي بلغت في النهاية بعدما حسمت (٢٤) جلسة، وكانت نسبة حضوره قياسًا إلى حضور جميع نوَّاب الحِلَّة (١٦ , ٥٤)، وتغيب عن (١١) جلسة، هو الأفضل من حيث عدد المشاركات، فقد بلغت مشاركاته في جلسات عقد المعاهدة التي كان عددها (٢٤) جلسة، فإنَّ النائب تكرَّر في الحديث في الموضوع (٢٩) مرَّة، على حين جميع النوَّاب تكرَّروا (٧٢) مرَّة. في ضوء ذلك تكون نسبة مزاحم الباجه جي (٢٧ , ٤٠٪)، أمَّا النائب الذي كان ترتيبه ثانيًا، فهو رؤوف الجادرجيّ، الذي حضر (١٠) جلسات من الجلسات المخصَّصة للمعاهدة، وكانت نسبة حضوره (٦ , ٤١٪)، وتغيَّب عن (١٤) جلسة، وتكرَّر النائب في الحديث حول موضوع المعاهدة (١٥) مرَّة، وشكَّل نسبة تقدَّر بـ(٨٣ , ٢٠ ٪)، والنائب الذي حلَّ ترتيبه ثالثًا عبدالرزاق الشريف، فقد حضر (٨) جلسات، وتغيَّب عن (١٦)جلسة، وبذلك كانت نسبة حضوره (٣٣ , ٣٣٪)، وأمَّا في حقل مناقشاته فقد تكرَّر (٢٠) مرَّة، وكانت نسبته في الحديث (٧ , ٢٧٪)، أمَّا المرتبة الرابعة فكانت من حصَّة النائب عمران الحاج سعدون والنائب سلمان البرَّاك، وكلٌّ منهما حضر (٣) جلسات، وتغيَّب عن (٢١) جلسة، وكانت نسبة الحضور (٥ , ١٢٪)، وتبقى ذات النسبة في الأحاديث حول الموضوع في ضوء الأرقام المذكورة تبيّن لنا أنَّ أفضل مشاركة للنواب في الحِلَّة النائب مزاحم الباجه جي، علمًا أنَّه ليس من أهل الحِلَّة، ويأتي بالدرجة الثانية عبد الرزاق الشريف من حيث التكرار في الحديث، أمَّا

نوَّاب العشائر، وهم سلمان البرَّاك وعمران الحاج سعدون وعدَّاي الجريان، فكانت مشاركتهم الأقل. ومن متابعة عروض الأعضاء ظهر لنا أنَّ نوَّاب الحِلَّة من أهالي الحِلَّة كانت ضعيفة، ولم تكن لديهم فاعليَّة في مناقشة أمر المعاهدة، ويبدو أنَّ النوَّاب كانوا واقعيِّين؛ لأنَّهم لم يدركوا ماهيَّة المعاهدة، وكل حديث فيها يكون غير موزون، لذلك فضَّلوا ترك النقاش للمتخصِّصين، وكان وجودهم مجرَّد رقم، علمًا أنَّهم لم يشاركوا في التصويت على المعاهدة باستثناء النائب عمران الحاج سعدون، وقد تحفَّظ على التصويت واعتبر ذلك برَّ الامان له؛ لأنَّه لا يسعى لأثارة أي شخصيَّة مؤثِّرة في الدولة العراقيَّة في تلك المرحلة[1].

أمَّا المهمَّة الثانية التي كانت ملقاة على عاتق المجلس، فهي سَنُّ القانون الأساسيّ أو الدستور العراقيّ، وبالإمكان أن نعتبر هذه الفقرة مهمَّة جدًّا؛ لأنَّها تمسُّ حياة العراقيِّين المستقبليَّة، إلَّا أنَّنا سنلاحظ أنَّ الحضور والنقاش لنوَّاب الحِلَّة لا يتماشى مع تلك الأهميَّة، وظلَّ في هذه الفقرة مزاحم الباجه جي في المرتبة الاولى في الحضور بلغ عدد الجلسات التي حضرها ضمن الجلسات المخصصة للدستور والبالغة (١٧) جلسة، حضر منها (١٢) جلسة، وتغيَّب عن (٥) جلسات، وبذلك كانت نسبة الحضور (٥٨ , ٧٠٪)، وفي حقل النقاش داخل الجلسات، فقد تكرر في الحديث (٣٠) مرَّة، ويشكل نسبة قياسًا إلى مجموع تكرار نوَّاب الحِلَّة (٧ , ٧٣٪)، علمًا أنَّ مجموع تكرار نوَّاب الحِلَّة في الحديث بلغ (٤١)، ويأتي بعده النائب سلمان البرَّاك، فقد حضر (٦) جلسات، وتغيَّب عن (١١) جلسة، وبذلك تكون نسبة الحضور (٥ , ٣٧٪)، وفي حقل التكرار في الأحاديث في داخل المجلس فقد تكرَّر (٦) مرَّات، وشكَّل نسبة تقدَّر بـ(١٥٪)، أمَّا النائب الذي حلَّ

(١) الحكومة العراقيَّة، وزارة الداخليَّة، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسيّ، ج١، صفحات متعدِّدة.

بالمرتبة الثالثة، فهو عبد الرزَّاق الشريف، فقد حضر (٣) جلسات وتغيَّب عن (١٤) جلسة، وبذلك كانت حضوره (١٨٪)، وفي حقل التكرار في الحديث فقد تكرَّر (٣) مرَّات، وشكَّل نسبة قدِّرت (٥ , ٧٪)، أمَّا النائب رؤوف الجادرجي فقد حضر (٢) جلسة، وتغيَّب عن (١٥) جلسة، وكانت نسبة الحضور (٥ , ١٢٪)، وفي حقل التكرار في الحديث ظلَّت ذات الرقم وكانت نسبته (٥٪)، ويأتي في ذيل القائمة النائبان عمران الحاج سعدون والشيخ عدَّاي الجريان، فإنَّهما لم يحضرا أي جلسة، وهو مؤشِّر على أنَّهما لا يدركان خطورة وضع الدستور وتأثيراته المستقبليَّة، أو أنَّهما يسعيان للحفاظ على المنصب عن طريق إرضاء الجهات التي قامت بترشيحهم؛ لذلك فضَّلوا الابتعاد عن المشاركة الفعليَّة[1].

لا تقلُّ خطورة المهمَّة الأخيرة الملقاة على عاتق المجلس التأسيسيّ المتمثِّلة بوضع قانون لانتخابات مجلس الأمَّة، الذي سيكون في المستقبل أوَّل مؤسَّسة تشريعيَّة في المملكة العراقيَّة، علمًا أنَّ عدد الجلسات المخصَّصة لهذه الفقرة (٨) جلسات فقط، وتعدُّ قليلة قياسًا بأهميَّة الموضوع، جاء في مقدِّمة النوَّاب من حيث الحضور في الجلسات للمناقشة النائب مزاحم الباجه جي، فقد حضر (٧) جلسات وكانت نسبته (٥ , ٨٧٪)، وتكرَّر النقاش في هذه الفقرة (١٧) مرَّة، وشكل نسبة تقدَّر بـ(٢٧ , ٧٧٪)، ويأتي بالدرجة الثانية في هذه الفقرة النائب عبد الرزاق الشريف، فقد حضر (٣) جلسات وشكَّل نسبة تقدَّر بـ(٥ , ٣٧٪)، أمَّا من حيث تكرار الحديث في الموضوع فتكرَّر (٣) مرَّات وشكَّل نسبة قدِّرت بـ(٣٦ , ١٣٪)، أمَّا النائبان عمران الحاج سعدون وسلمان البرَّاك فقد حضر كلٌّ منهما جلسة واحدة، وبذلك تكون نسبة حضورهما في هذه الفقرة

(١) الحكومة العراقيَّة، وزارة الداخليَّة، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسيّ، ج٢، صفحات متعدِّدة.

مـن المهمَّات تقـدَّر (٥ , ١٢٪)، وفي حقل تكـرار الحديث فقد تكرَّرا مـرَّة واحدة لكلٍّ منهما، وتكون نسـبتهم في الحديث قياسًـا إلى بقية نـوَّاب الحِلَّة تعـادل (٥٤ , ٤٪)، أمَّا النائبان رؤوف الجادرجي والشيخ عدَّاي الجريان فلم يحضرا أي جلسة في مناقشة المهمَّة الثالثة[١].

في ضـوء ما تقـدَّم يبدو أنَّ نـوَّاب الحِلَّة من أهـالي الحِلَّة لم يتفاعلـوا في كلِّ المهمَّات التـي كانت ملقاة على عاتق المجلس، وهو مؤشر ذو اتِّجاهـين: إمَّا لأنَّ النوَّاب لم يكونوا مقتنعـين في المهمَّـة التي انيطت بهم، أو إنَّهم لا يدركون شـيئًا مـن المواضيع المعروضة، لذلك فضَّل بعضهـم التغيُّب أو الحضور وعدم الحديث، وتعدُّ الحالتين ظاهرة سـلبية، إلَّا أنَّ الواقـع المعـرفيّ لنوَّاب الحِلَّة يؤكِّد أنَّ عـدم معرفتهم بما هو معروض دفعهم لعدم المشـاركة، إضافـة إلى ذلك أنَّهـا عدَّا ما حصـلا عليه مكسـبًا، ومن الممكـن أن يخسره النائـب إذا أكثـر من الحديـث وكان مشاكسًـا للسـلطة، وبالإمكان وضع مشـاركات نـوَّاب الحِلَّة في جلسـات المجلـس وفي كلِّ المهمات لنكتشـف فاعليَّـة كلّ نائب بصورة دقيقة.

بعد أن اسـتعرضنا فاعليَّة نوَّاب الحِلَّة في المجلس التأسـيسيّ هنـا علينا أن نعرض السـؤال الآتي: هل بالإمكان المقارنة بين نوَّاب لواء الحِلَّة ونواب لواء المنتفق؟ الجواب نعم، وبالإمـكان متابعة ذلك في الجدول المرفق، ومقارنة فاعليَّـة نوَّاب الحِلَّة مع نوَّاب لـواء المنتفـق في المهمَّات التي كانت ملقاة على عاتق المجلـس المهمَّة الاولى المصادقة على المعاهـدة العراقيـة البريطاني، وبذلـك تكون نسـبة مشـاركتهم (٥٥ , ٥٥٪)، في حين كانت مشـاركة نـوَّاب الحِلَّة في هذه الفقرة نسـبة (١٠٠٪)، وهو مـؤشِّر إيجابيّ لصالح

(١) الحكومـة العراقيَّـة، وزارة الداخليَّة، مجموعـة مذكرات المجلس التأسيسـيّ، ج٢، صفحات متعدِّدة.

نوَّاب الحِلَّة في هذه الفقرة، في حين أنَّ عدد الجلسات التي حضرها نوَّاب الحِلَّة في هذه الفقرة (٣٩) جلسة لجميع النوَّاب، أمَّا نوَّاب لواء المنتفق فحضروا جميعًا (١٩) جلسة[١]، وأيضًا جاء لصالح نوَّاب لواء الحِلَّة، ومن حيث الجدول التكراريّ لنواب الحِلَّة في هذه الفقرة مثل (٧٢) مشاركة لجميع النوَّاب، في حين مثل نوَّاب لواء المنتفق (٢٦) مشاركة، والفرق واضح وكبير بين اللوائين. أمَّا في الفقرة الثانية من المهمات فلم يحضر نوَّاب المنتفق سوى (١٧) جلسة لجميع النوَّاب، أمَّا نوَّاب الحِلَّة فقد حضروا (٢٣) جلسة، وأيضًا لصالح نوَّاب الحِلَّة، وفي حقل الجدول التكراري في المهمَّة الثانية فقد كانت مشاركات نوَّاب المنتفق (١٨) مشاركة لجميع النوَّاب، في حين كانت مشاركات نوَّاب الحِلَّة (٤١) مشاركة[٢]. أمَّا في المهمَّة الثالثة فنجد أنَّ عدد النوَّاب الذين حضروا لمناقشة المهمَّة الثالثة من نوَّاب لواء المنتفق (١) نائب واحد فقط، في حين أنَّ نوَّاب الحِلَّة الذين حضروا للمناقشة في الفقرة الأخيرة (٤) نوَّاب، وأيضًا تفوَّق نوَّاب الحِلَّة على المنتفق. وفي حقل الجلسات التي حضرها نوَّاب المنتفق لم يحضروا سوى جلسة واحدة فقط، أمَّا الجلسات التي حضرها نوَّاب الحِلَّة فبلغت (١٢) جلسة، وفي حقل الجدول التكراريّ للفقرة الأخيرة فقد تكرَّر نوَّاب الحِلَّة (٢٢) مرَّة، في حين تكرَّر نوَّاب لواء المنتفق مرَّة واحدة.

في ضوء كلِّ ما تقدَّم يحق لنا القول إنَّ نوَّاب الحِلَّة، مع قلَّة عددهم قياسًا إلى نوَّاب المنتفق، إلَّا أنَّهم كانوا أكثر فاعليَّة من نوَّاب لواء المنتفق، وإذا حاولنا أن نميِّز بين النوَّاب بالأسماء في كِلَا اللوائين، سيعتبر مزاحم الباجه جي هو الأفضل بين أعضاء لواء الحِلَّة، فقد حضر (٣٢) جلسة من جلسات المجلس، وتكرَّر في كلِّ الجلسات (٧٦) مرَّة، وفي

(١) الحكومة العراقيَّة، وزارة الداخليَّة، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسيّ، ج٢، صفحات متعدِّدة.

(٢) المصدر نفسه، صفحات متعددة

لـواء المنتفق فإنَّ النائب الشـيخ سـالم الخيُّون هو الأفضل بين نـوَّاب اللواء، فقد حضر (١٧) جلسـة من جلسـات المجلـس، وتكرَّر (٢٧) مـرَّة، وبالمقارنة بـين الاثنين يتبيَّن أنَّ النائـب مزاحـم الباجه جي هو الأفضل بين نـوَّاب كِلَا اللوائَين، وكما هو معلوم أنَّه النائب المميَّز في اللواء[١].

جدول رقم (١)

اسم النائب	عدد الجلسات التي حضرها	الجدول التكراي للنائب	عدد الجلسات التي حضرها	الجدول التكراي للنائب	عدد الجلسات التي حضرها	الجدول التكراري للنائب
عبدالرزاق شريف	٨	٢٠	٣	٣	٣	٣
عمران الحاج سعدون	٣	٣	غائب	غائب	١	١
رؤوف الجادرجيّ	١٠	١٥	٢	٢	٥	غائب
مزاحم الباجه جيّ	١٣	٢٩	١٢	٣٠	٧	١٧
سلمان البرَّاك	٣	٣	٦	٦	١	١
عدَّاي الجريان	٢	٢	غائب	غائب	غائب	غائب
المجموع	٣٩	٧٢	١٧	٤١	٨	٢٢

الجـدول التفصيليّ لنـوَّاب لواء الحِلَّة في المجلس التأسـيسيّ في المواضيع المعروضة مثـل الحقـل الأوَّل والثـاني مـشروع المعاهـدة العراقيَّـة البريطانيـة، ومثَّـل الحقـل الثالـث والرابـع القانون الأسـاسيّ، ومثَّل الحقل الخامس والسـادس قانـون انتخاب النوَّاب

(١) الحكومـة العراقيَّـة، وزارة الداخليَّة، مجموعـة مذكرات المجلس التأسيسـيّ، ج٢، صفحات متعدِّدة.

جدول رقم (٢) الفعَّاليَّات الشاملة لنواب لواء الحِلَّة في جلسات المجلس التأسيسيّ

اسم النائب	عدد الجلسات الكلِّيّ	الحضور	الغياب	الجدول التكراريّ
عبدالعزيز شريف	٤٩	١٤	٣٥	٢٦
عمران الحاج سعدون	٤٩	٤	٤٥	٤
رؤوف الجادرجي	٤٩	١٢	٣٧	١٧
مزاحم الباجه جي	٤٩	٣٢	١٧	٧٦
سلمان البراك	٤٩	١٠	٣٩	١٠
عداي الجريان	٤٩	٢	٤٧	٢

جدول رقم (٣) نوَّاب لواء النتفق في المجلس التاسيسي العراقي

اسم النائب	عدد الجلسات التي حضرها	الجدول التكراري	عدد الجلسات التي حضرها	الجدول التكراري	عدد الجلسات التي حضرها	الجدول التكراري
السيد عبدالمهدي المنتفجي	١	١	غائب	غائب	غائب	غائب
الشيخ موحان الخير الله	١	١	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر
الشيخ سالم الخيون	١٠	١٦	٧	١١	لم يحضر	لم يحضر
الشيخ صكبان العلي	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر
الشيخ منشد الحبيب	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر
عبداللطيف المعروف	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر
محمد حسن	٣	٣	١	١	لم يحضر	لم يحضر
عبد الكريم السبتي	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر
الشيخ زامل المناع	٤	٥	٥	٦	١	١
المجموع	١٩	٢٦	١٧	١٨	١	١

الجدول (٤)

اسم النائب	عدد الجلسات الكلي	الحضور	الغياب	الجدول التكراري
السيد عبدالمهدي المنتفجي	٤٩	١	٤٨	١
موحان الخير الله	٤٩	١	٤٨	١
سالم الخيون	٤٩	١٧	٣٢	٢٧
الشيخ صكبان العلي	٤٩	لم يحضر	٤٩	صفر
الشيخ منشد الحبيب	٤٩	لم يحضر	٤٩	صفر
عبداللطيف المعروف	٤٩	لم يحضر	٤٩	صفر
محمد حسن حيدر	٤٩	٤	٤٥	٤
عبدالكريم السبتي	٤٩	لم يحضر	٤٩	صفر
الشيخ زامل المناع	٤٩	١٠	٣٩	١٢
المجموع		٣٣	٢٣١	٤٥

الخاتمة

إنَّ قياس الفاعليَّة للنوَّاب في أيَّة مؤسَّسة تشريعيَّة، لا يمكن أن يتم إلَّا وفق معايير محـدَّدة، ويمكن عدَّها معادلة تطبَّـق في قياس فاعليَّة النوَّاب، وتسـتند المعادلة إلى عدد النوَّاب الكلِّيّ وعدد الجلسـات التي حضرها كلّ نائب وعدد الجلسات التي تغيَّب عنها كلّ نائـب وعدد النوَّاب الذين تحدَّثوا في الجلسـات وعدد الذيـن تكرَّرت أحاديثهم في الجلسـات، ويمكن إجراء مقارنة بين نوَّاب لواء مع نـوَّاب لواء آخر، وفي البحث تمَّت المقارنة بين نوَّاب لواء الحِلَّة ونوَّاب لواء المنتفق.

بلـغ عدد نوَّاب المجلس التأسـيسيّ عمومًا ١٠٠ نائـب، إلَّا أنَّ عدد نوَّاب الألوية يتباين بحسـب عـدد السـكان، وهناك أرقـام ثابتة لعدد العشـائر، وهنـاك عدد ثابت للأقليَّات الدينيَّة. أمَّا من ناحية جلسـات المجلس، فبلغ عدد الجلسات ٤٩ جلسة، وفي البحث تبيَّن أنَّ عدد نوَّاب لواء الحِلَّة ٦ نوَّاب لم يكن جميعهم من لواء الحِلَّة، بل هناك من مناطـق أخرى قد عُيِّنوا على اللواء، أمَّا النائب المثابر في الحضور فهو مزاحم الباجه جي فقد حضر ٣٢ جلسة وتغيب عن ١٧ جلسة من جلسات المجلس، وتكرر في الأحاديث داخـل المجلس ٧٦ مـرة، علمًا أنَّه ليس من أهـالي الحِلَّة، بل عيَّنتـه الحكومة على الحِلَّة. أمَّـا النائب الذي جاء بالمرتبة الثانية عبد العزيز شريف، فقد كان حاضرًا في ١٤ جلسـة فقـط، وغاب عن ٣٥ جلسـة، وتكرَّر في الحديـث ٢٦ مرة، علمًا هناك فـارق كبير بينه وبـين المرتبة الاولى. وجـاء في المرتبة الثالثة رؤوف القـادري، فقد تمكن من الحضور في ١٢ جلسـة، وغاب عن ٣٧ جلسة، وتكرَّر في الحديث داخل المجلس ١٧ مرَّة فقط. أمَّا

المرتبة الرابعة فكانت للنائب سلمان البرَّاك الذي تمكن من الحضور ١٠ جلسات فقط، وتغيَّب ٣٩ جلسة، وتكرَّر في الحديث داخل المجلس ١٠ مرَّات فقط، وما تبقَّى من المراتب كانت متسلسلة للنائب عمران الحاج سعدون والنائب عدَّاي الجريان، ويبدو أنَّ الأرقام المتأخِّرة كانت من حصَّة نوَّاب عشائر الحِلَّة، وهو مؤشِّر على أنَّ نوَّاب أهالي الحِلَّة فعلًا كانت مساهماتهم بسيطة جدًّا، وهو مؤشر ذو اتِّجاهين، إمَّا أنَّهم لم يستوعبوا المهمَّة المناطة بهم، أو أنَّهم استوعبوا الدرس من نتائج ثورة العشرين ومشاركتهم فيها، وما فقدوه من مكاسب، لذلك فضَّلوا إمَّا السكوت أو التغيُّب من أجل إرضاء الجهات العليا، وعندما نخلق مقارنة بين نوَّاب الحِلَّة ونواب المنتفق، نجد أنَّ أفضل نائب في الحضور في المنتفق حضر ١٧ جلسة، وتغيب ٣٢ جلسة، ومن الأرقام أنَّ التغيب عن حضور الجلسات كان كبيرًا عند نوَّاب لواء المنتفق، علما أنَّ عدد نوَّاب المنتفق ٩، ويعد سالم الخيون في مقدِّمة نوَّاب لواء المنتفق في الحضور، وتكرر في الحديث ٢٧ مرَّة، أمَّا النائب الذي حلَّ بالمرتبة الثانية في الحضور فهو الشيخ زامل المناع، فقد حضر ١٠ جلسات وتغيب ٣٩ جلسة، وتكرر في الحديث ١٢ مرَّة فقط، ومن الأرقام بالإمكان أن ندرك الفارق في الفاعليَّة في أعضاء المجلس التأسيسيّ لكِلَا اللوائين. أمَّا النائب محمَّد حسن حيدر فقد حلَّ بالمرتبة الثالثة، فقد تمكَّن من الحضور ٤ جلسات فقط، وتغيَّب ٤٥ جلسة، وتكرر في الحديث ٤ مرَّات فقط. أمَّا النوَّاب الباقون من نوَّاب لواء المنتفق فقد حضر منهم اثنان جلسة واحدة فقط، وهناك ٤ نوَّاب لم يحضروا جلسة واحدة، كل تلك المؤشرات تؤكِّد أنَّ نوَّاب الحِلَّة مع أنَّ عددهم أقل من نوَّاب لواء المنتفق، إلَّا أنَّ فاعليَّتهم أكثر، وهو مؤشر إلى المستوى الثقافي للنوَّاب واهتمامهم بالمواضيع المعروضة ومدى قناعتهم بما هو معروض عليهم، كلُّها تبقى عوامل قائمة تؤشِّر عدم اهتمام أي نائب في الموضوع.

المصادر

الوثائق غير المنشورة

وثائق وزارة الداخليَّة:

- كتاب وزارة الداخلية المرقَّم ١١٨٥٨ في ١٢/ ٨/ ١٩٢٢، بعنوان تفريق لواء الحِلَّة إلى لوائين الحِلَّة والديوانيَّة.
- دار الكتب والوثائق (د.ك.و)، ملفَّات البلاط الملكي، ملفَّة وزارة الداخليَّة، رقم ١٠٦، ثيقة (و) ٧٥، ص٣١٤، موضوع استحداث لواء والنيابة عنه في أيلول ١٩٢٢.

الوثائق المنشورة

الوثائق العراقيَّة:

- الحكومة العراقيَّة، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤ (بغداد ١٩٢٤).
- الحكومة العراقيَّة، وزارة الداخليَّة، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسيّ العراقيّ لسنة ١٩٢٤، ج١-٢، مطبعة دار السلام، (بغداد ١٩٢٤).

الوثائق الاجنبية:

- Great Britan, Report of Administration of the Baghdad of Administration Report Hilla District 1917, the period covered on this report from April 31 to December 1st, 1917 and the officers of political.

الرسائل والأطاريح الجامعيَّة:

- عذراء شاكر هادي الهلاليّ، الحِلَّة من ١٨٠٠-١٨٦٩ دراسة في الأحوال السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة التربية صفيّ الدين الحِلِّيّ، جامعة بابل، ٢٠٠٩.
- محمَّد حسين القهواتيّ، العراق بين احتلالَين العثمانيّ الأوَّل والثاني ١٥٣٤-١٦٣٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كليَّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
- يوسف كاظم جغيل الشمَّريّ، الحياة الفكريَّة في الحِلَّة خلال القرن التاسع عشر الهجريّ الخامس عشر الميلاديّ، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كليَّة التربية، جامعة القادسيَّة، ٢٠٠٨.

الكتب العربيَّة والمعرَّبة:

- جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العربيَّة، ج١، ط١، (بيروت ١٩٨٦).
- ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخيّ، ج٣، ترجمة المكتب الثقافي لحاكم قطر، (قطر بلا).

- ساطع الحصري، البلاد العربيَّة والدولة العثمانيَّة، (بيروت ١٩٦٥).
- شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ، معجم البلدن، ج٢، (بيروت ١٩٧٩).
- صباح محمود محمَّد الخطيب، مدينة الحِلَّة الكبرى وظائفها وعلاقاتها الإقليميَّة، (بغداد ١٩٧٤).
- عبَّاس العزَّاويّ، تاريخ العراق بين احتلالَين، ج٧، (بغداد ١٩٥٥).
- عبد الرزَّاق الحسنيّ، تاريخ العراق السياسيّ الحديث، ج٣، ط٧، (بيروت ٢٠٠٨).
- عبدالعال وحيد عبُّود العيساويّ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطانيّ ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في الاحوال الإداريَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، (النجف ٢٠٠٨).
- عليّ صالح الكعبيّ، نوَّاب الويـة الحِلَّة والديوانيَّة والمنتفق في مجلس النوَّاب العراقيّ في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، ط٢، (السويد ٢٠١١).
- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي ١٩١٤-١٩٢٠، نقله للعربية جعفر الخيَّاط، ط٢، (بغداد ١٩٧١).
- محمَّد مظفَّر الأدهميّ، المجلس التأسيسيّ العراقيّ دراسة وثائقيَّة في التاريخ السياسيّ لمقدِّمات وانتخابات ومناقشات أوَّل مؤسَّسة تشريعيَّة في العراق، ج٢، الانتخابات والمناقشات ١٩٢٢-١٩٢٤، ط٢، (بغداد ١٩٨٩).

- ودَّاي العطيَّة، تاريخ الديوانيَّة قديمًا وحديثًا، (بغداد ١٩٥٥).
- يحي كاظم المعموريّ، الشيخ سلمان البرَّاك أوَّل وزير حِلِّيّ في تاريخ العراق المعاصر، (الحِلَّة ٢٠١١).
- يوسف كركوش الحِلِّيّ، تاريخ الحِلَّة (النجف ١٩٦٥).

الصحف:

- جريدة الاستقلال، العدد ٢٠ في ١٠ تشرين الأوَّل ١٩٢٠